

الشراكة الأورو-متوسطية في ظل انهيار أسعار النفط
(دراسة تحليلية لبعض دول جنوب البحر المتوسط)

**The Euro-Mediterranean partnership in light of the collapse of oil prices
(An Analytical Study of the Southern Mediterranean Countries)**

الحاج بن زيدان

جامعة مستغانم، الجزائر

ben_zidane@live.fr

تاريخ القبول : 2020/08/09

بتول بن رحو

جامعة مستغانم، الجزائر *

Bat-27@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/19

مستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بإتباع منهج وصفي لتحليل أهم ما جاء في اتفاقيات التجارة الحرة ضمن الشراكة الأورو-متوسطية وحجم التبادلات التجارية في المنطقة وخصوصا بعد انخفاض أسعار النفط العالمية وما نتج عنها من تراجع حاد في الميزانية العامة لأغلبية الدول النفطية وفي المقابل استفادت الدول المستوردة للنفط من انخفاض سعر المشتقات النفطية لإعادة توازن ميزانها التجاري واستثمار أموالها في تنوع نشاطها الاقتصادي بينما بقي حجم التجارة الدولية ضعيف بين بعض دول الشرق الأوسط الشريكة وباقي الدول المتوسطية بسبب الصراعات السياسية .
الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو-متوسطية؛ الدول النفطية؛ الميزان التجاري.

تصنيف JEL: O19؛ E0؛ F41

Abstract:

This research paper aims is to study the trade relations between the EU and the countries of the South Mediterranean by following a descriptive approach to analyze the most important free trade agreements within the Euro-Mediterranean partnership and the volume of trade in the region, especially after the decline in world oil prices and the consequent sharp decline in the general budget of the majority of oil countries. In contrast, oil-importing countries benefited from the low price of oil derivatives to rebalance their trade balance and invest their funds in diversifying their economic activity while the international trade volume remained weak among some Middle Eastern partner countries and other Mediterranean countries due to political conflicts.

Keywords: Euro-Mediterranean Partnership; Oil countries; Trade Balance.

* المؤلف المراسل.

Jel Classification Codes : O19;E0;F41**مقدمة:**

عمل الإتحاد الأوروبي على توسيع السوق الأوروبية من خلال الاتفاق على إقامة الشراكة الأورو-متوسطية التي أعلن عليها رسميا في برشلونة سنة 1995 ، وترجع أهمية هذه التكتلات الاقتصادية إلى عدم إمكانية استغناء أي بلد مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي فيه عن بقية الدول الأخرى نظرا لثغرات الدول في الموارد الطبيعية والحاجة الدائمة إلى استيراد وتصدير السلع والخدمات وشملت الشراكة عدة بنود مختلفة تهدف إلى التوصل إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية بتسهيل التبادلات التجارية بين دول المجموعة وفق مبدأ الأفضلية عبر إزاحة الحواجز الكمية والجمركية في المنطقة وتعزيز التكامل التجاري بشكل يتخطى تحرير التجارة.

في سنة 2008 تم تأسيس منظمة حكومية تحت عنوان "الإتحاد من أجل المتوسط" وتضم جميع الأعضاء الثمانية والعشرون للإتحاد الأوروبي وخمسة عشر بلدا متوسطيا شريكا من شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

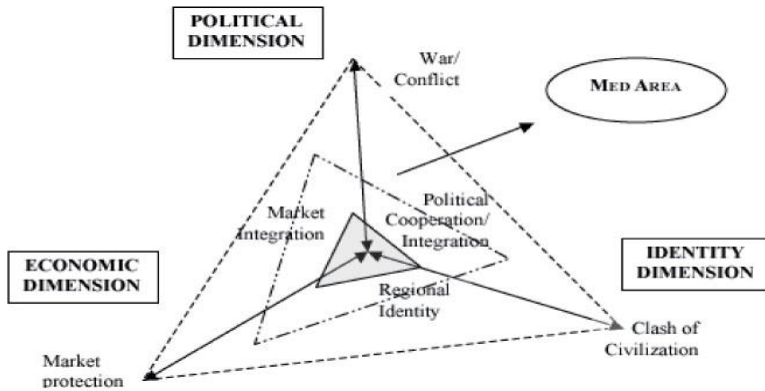
تم منح مساعدات مالية موزعة عبر برامج وطنية وإقليمية وبرنامج التعاون عبر الحدود لتكوين بعد تجاري تدريجيا بمنطقة التبادل الحرة بين كل من هذه البلدان ومجموعة الإتحاد الأوروبي، وبعد تقييم هذه البرامج ومختلف السياسات التي سطرها الإتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الأورو-متوسطية اعترفت المفوضية الأوروبية بعدم نجاح خطتها في تكوين منطقة تجارية بهدف الابتكار والتجديد والإنتاج بسبب عدم إمكانية معظم الدول المتوسطية من اللحاق بالدول المتطورة اقتصاديا نظرا للمشاكل الاجتماعية التي تشهدها أغلبية منطقة الجوار الجنوبي، كما أن الإتحاد الأوروبي لم يلتزم بتقديم جميع الموارد المالية المسطرة في ميزانية البرامج التمويلية وهذا ما وصفه دول جنوب البحر المتوسط من بينها تونس التي اعترفت بأن التعاون لم يرتقي إلى مستوى الأهداف المرسومة ضمن الاتفاقية. وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي يمكننا طرحها في هذا المجال نسوغها ضمن السؤال التالي: إلى أي مدى ساهم التعاون المالي في المنطقة الأورو-متوسطية في تطوير التبادلات التجارية وتجاوز الأزمات الاقتصادية في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها المنطقة أبرزها انخفاض أسعار النفط ؟

1- التعاون الاقتصادي والمالي في المنطقة الأورو-متوسطية :

المنطقة الأورو-متوسطية هي جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط ودول أخرى جنوب وشرق المتوسط بالإضافة إلى دول الإتحاد الأوروبي (بوجلخة، 2013، ص: 112) وتم

الإعلان في سنة 1995 بمدينة برشلونة على ضرورة إقامة شراكة سميت بالشراكة الأورو-متوسطية أو الإقليمية الجديدة وهي منطقة تبادل حرة تندرج ضمن سياق الانفتاح والتحرير التجاريين والتفاهم حول كل الموضوعات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعمل على تقديم الدعم لدول جنوب البحر المتوسط حتى تتمكن من اللحاق بركب العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم(1):هرم هيكل الشراكة الاقتصادية والمالية في المنطقة الأورو-متوسطية



Source:Stefania,Panebianco,2010,*Volatile Regionalism in the Mediterranean Area*, L'Europeen Formation 2010/2 (n° 356), pp 153 -167.

يوضح الشكل أعلاه أهم المحاور التي تم الإجماع عليها لإنشاء شراكة اقتصادية ومالية مع مطلع سنة 2010 حسب ما تسمح به المنظمة العالمية للتجارة وحاولنا على قدر المستطاع اختصارها في الجدول التالي(هويدي،2013،ص:50):

الجدول رقم (01): مجالات الشراكة المهمة

توفير الهياكل القاعدية لتسهيل حركة النقل في جميع قطاعات البنية التحتية البرية والبحرية	مجال النقل والمواصلات
- التعهد بالتعاون الإقليمي وتشجيع الشركات على الدخول في اتفاقات في حوض البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي وتكثيف التعاون الصناعي بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - زيادة المدخرات بإلغاء الشروط التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر بتهيئة بيئة مواتية لاستثمار والتي يمكن أن تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير؛	مجال النمو والتنمية الاقتصادية
-تحقيق التنمية المستدامة عبر المساعدات المالية والفنية	المجال المالي

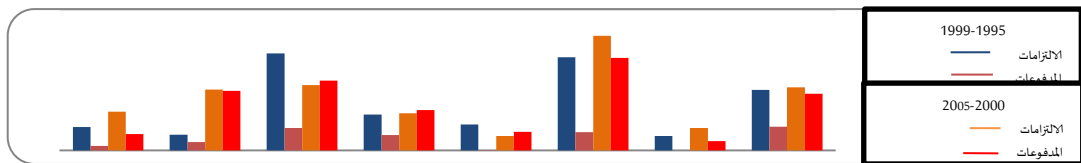
المصدر: من إعداد الباحثين

1-1- المشاريع الثنائية حسب اتفاقية برشلونة:

تعهد الاتحاد الأوروبي بمجموعة من الالتزامات المسطرة في مشاريع ثنائية موجهة للدول المتوسطية خلال الفترة (2000-2005) لكن ليس كل ما التزم به قد تم دفعه بنسبة 100٪، فالمغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) مثلا التزم الاتحاد الأوروبي بدفع 76٪ من مجموع الالتزامات الموجهة لهذه المنطقة والتي بلغت 1252 مليون يورو للفترة (1995-1999) وقد استحوذت الضفة الغربية (غزة) على أغلبية البرامج الثنائية بنسبة 53٪ من مجموع الالتزامات المخصصة لدولة فلسطين والتي بلغت 111 مليون يورو، أما لبنان وسوريا فقد جاءت في المراتب الأخيرة بنسب 1٪ و 0٪ على التوالي، وبعدها تم الاتفاق على برنامج ميدا 2 وامتد من سنة 2000 حتى سنة 2006 وارتفعت إجمالي الالتزامات الثنائية بمقدار 360 مليون .

أما المدفوعات فقد تم الوفاء بمبالغ مالية قدرها 2564 مليون يورو بعدما كانت 651 مليون يورو في برنامج ميدا 1 وبعد تحليلنا لمجمل هذه البرامج استنتجنا أن برنامج ميدا 2 كان أحسن من ناحية نسبة الالتزام بالتعهدات بالمقارنة مع برنامج ميدا 1 فقد ارتفعت إجمالي المدفوعات من نسبة 25٪ إلى نسبة 87٪ وظهر هذا التحسن بشكل ملحوظ في كل من مصر بنسبة 106٪ بمخصصات مالية قدرها 493 مليون يورو والأردن بنسبة 109٪ أي ما يعادل 285 مليون يورو ولبنان بنسبة 130٪ وبلغت المساعدات المالية التي تم التعهد بدفعها لدولة لبنان 131 مليون

يورو مقابل 1 مليون يورو في برنامج ميذا 1، أما سوريا فقد التزم الاتحاد الأوروبي بمساعدتها خلال برنامج ميذا 2 من خلال تخصيص مبلغ مالي قدرة 158 مليون يورو لكن لم يتم دفع سوى 64 مليون يورو أي ما يعادل 41٪، أما بالنسبة لدول المغرب العربي وصلت نسبة الالتزام بالتعهدات 212٪ مقارنة بـ 76٪ خلال الفترة (1995-1999) يعني ما يقارب 1170 مليون يورو لمجموع المدفوعات المالية الملتزم بها في منطقة المغرب العربي خلال الفترة (2000-2005). نلاحظ أن أغلبية المخصصات المالية تدرج ضمن المشاريع الوطنية لأنه لا يوجد أي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي تمول مشاريع إقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط باستثناء بعض البرامج البحثية الصغيرة، كما أنه لا يوجد لدى البنك الأوروبي للاستثمار برامج إقليمية ماعدا تلك المدرجة ضمن المساعدات التقنية بتمويل من برنامج ميذا لتوفير الدعم لعمليات الإقراض التي تقدم إلى البلدان المتوسطة الشريحة لتعزيز التنمية الاقتصادية (european commission, 2013, <https://ec.europa.eu/trade>), عبر آلية FEMIP وللتوضيح أكثر تم تلخيص مجمل المشاريع في الشكل التالي:



الشكل رقم (2): مشاريع MEDA الثنائية وفق ما جاء في اتفاقية برشلونة (بالمليون يورو)

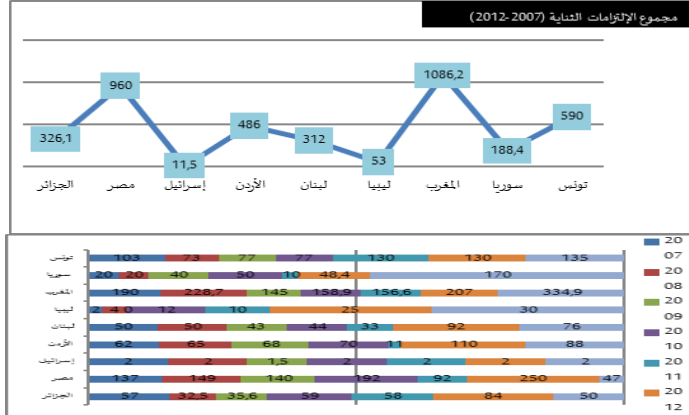
Source: Erwan, Lannon & Josep Riera, 2010, *Assessment of the Barcelona Process in the Light of the New International and Regional Situation*, Documents The European Institute of the Mediterranean, p:21.

1-1-1- آلية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI):

في عام 2007 تم إصلاح عدة اتفاقيات الخاصة بالمساعدات المالية التي كان يمنحها الإتحاد الأوروبي عبر برامج (MEDA-TACIS) وحلت محلها آلية الجوار والشراكة الأوروبية واستمرت حتى سنة 2013 وتعمل هذه الأخيرة على تقوية التعاون والتكامل الاقتصادي ما بين الإتحاد الأوروبي وشركائه وشددت هذه الآلية الجديدة على احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتنفيذ ومراقبة المشاريع الثنائية والإقليمية (Guidebook to The European Neighbourhood instrument & The International Financial Institutions, 2014, <https://bankwatch.org>).

وبلغت إجمالي الالتزامات خلال الفترة (2007-2012) 4013.2 مليون يورو موزعة بشكل متفاوت فالجزائر مثلا بلغت مجموع الالتزامات لنفس الفترة 326.1 مليون يورو أما إسرائيل وليبيا هي أقل البلدان انخفاضا في مجموع المخصصات المالية بمبلغ مالي حدد ب 11.5 و 53 مليون يورو على التوالي، وبعد تحليلنا بشكل مفصل للبرامج الثنائية لهذه الدول العربية لاحظنا تباين من سنة إلى أخرى في الميزانية المخصصة لكل بلد، ففي مصر بعدما استفادت من مبلغ قدرة 192 مليون يورو في سنة 2010 انخفض إلى 92 مليون يورو في سنة 2011 وليبيا كذلك من 12 مليون يورو سنة 2010 إلى 10 مليون يورو سنة 2011 وعلى العكس في سوريا من 10 مليون يورو إلى 48.4 مليون يورو في سنة 2011 وثبات المخصصات المالية الموجهة لتونس وإسرائيل خلال الفترة (2010-2011) ب 130 و 2 مليون يورو على الترتيب .

الشكل رقم(3):الالتزامات الثنائية للدول المتوسطية وفق آلية ENPI(بالمليون يورو)



Source : Federicia ,Bechi,2014,EUForeignPolicy,Working Paper ,l'europe en formation,N°371,Éditeur,Centre de formation européenne,p:37.

2- انعكاسات الأزمة النفطية على المنطقة الأورو-متوسطية:

تراجع نمو الطلب العالمي على النفط بأكثر مما كان متوقعا خلال النصف الثاني من سنة 2014 نظرا للتغيير المفاجئ في السوق النفطية بحدوث انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية بحيث تراجع المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 105.9 دولار/البرميل في سنة 2013 إلى 96.2 دولار/البرميل في عام 2014 وهو أقل مستوى سجل منذ عام 2010 وتسببت هذه الأزمة في تراجع الإيرادات النفطية لأغلبية الدول التي تعتمد موازنتها العامة على القطاع النفطي،وبما أن الجزائر وليبيا من بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط في المنطقة الأورو-

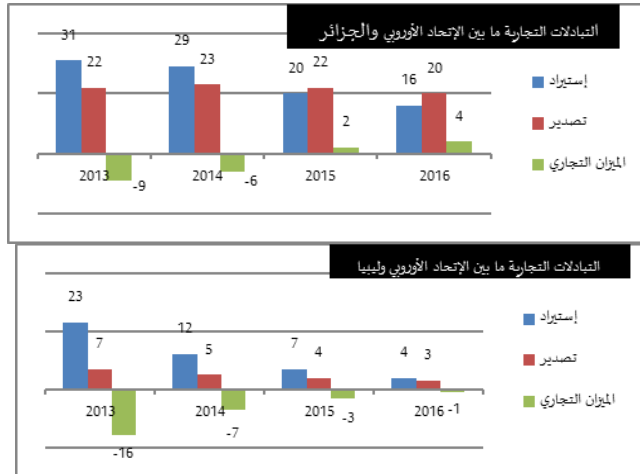
متوسطة خصصنا هذا الجزء لتحليل التبادلات التجارية الليبية والجزائرية مع دول أعضاء الاتحاد الأوروبي (صندوق النقد العربي، 2015، ص: 111).

2-1- التبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوروبي والدول النفطية (الجزائر- ليبيا):

كان لانخفاض أسعار النفط العالمية تداعيات واضحة على الإيرادات المالية لكل من الجزائر وليبيا وفي المقابل استفاد الاتحاد الأوروبي من التبادلات التجارية مع هذه الدول (أنظر الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4): التبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوروبي والدول النفطية (بالمليون

يورو).



Source: European Commission, 2017, *European Union, Trade in goods with Algeria, Libya* Directorate General for Trade statistics, <http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs>, Consulé le 15/03/2018, p:3.

يوضح الشكل أعلاه التبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر وليبيا وسنحاول من خلال قراءة مختصرة توضيح العجز والفائض في الميزان التجاري لمجموعة الاتحاد الأوروبي خلال فترة التعامل مع كلا البلدين كما يلي:

2-1-1- التبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر:

سجل الاتحاد الأوروبي عجز بقيمة 9- مليون يورو في سنة 2013 انخفض هذا العجز إلى 6- مليون يورو في سنة 2014 كما حقق فائض بقيمة 6 مليون يورو خلال الفترة (2015-2016) واعتبرت هذه الفترة من أحسن التبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر إذا ما قورنت

مع الفترة (2006-2014) ويوجد عدة أسباب تؤثر في رصيد الميزان التجاري لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي لكن بما أن موضوعنا يهتم بالتبادلات التجارية في ظل انهيار أسعار النفط العالمية ركزنا في تحليلنا على علاقة سعر النفط وإنتاجه برصيد الميزان التجاري كما يلي:

➤ سنة 2013: بلغت فاتورة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر 22 مليون يورو بنسبة ارتفاع قدرت بـ 6% من الناتج المحلي لإجمالي مقارنة بسنة 2012 أما عن قيمة الواردات التي بلغت 31 مليون يورو سجلت انخفاض بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي مما سبب عجزا واضحا في رصيد الميزان التجاري بقيمة 9 مليون يورو كما عرف سعر خليط صحراء انتعاشا في سنة 2013 بسعر قدر بـ 1203 دولار/البرميل بإنتاج قدره 993 برميل/اليوم وهذا ما أثر على الرصيد السالب لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي وسبب ارتفاعا في فاتورة الواردات من المنتجات البترولية.

➤ سنة 2014: انخفض رصيد الميزان التجاري بقيمة 6 مليون يورو نظرا لانخفاض فاتورة الواردات من المنتجات البترولية بنسبة 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2013 وهذا تزامنا مع انخفاض أسعار النفط العالمية في السداسي الثاني من سنة 2014 من 1203 دولار/البرميل إلى 1193 دولار/البرميل مما ساهم بشكل مباشر في انخفاض فاتورة الواردات من المنتجات البترولية من 31 مليون يورو إلى 29 مليون يورو مع ارتفاع طفيف في نسبة الصادرات بـ 4.7% أي ما يعادل 23 مليون يورو.

➤ سنة 2015: سجل رصيد الميزان التجاري فائض بقيمة 2 مليون يورو في الوقت الذي انخفض فيه سعر نفط خليط الصحراء من 1193 إلى 1157 دولار/البرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ 47% مما أدى إلى انخفاض واضح في فاتورة الواردات من المنتجات البترولية والتي قدرت بـ 20 مليون يورو مع تسجيل انخفاض في مؤشر الواردات بنسبة 29% من الناتج المحلي الإجمالي.

➤ سنة 2016: بلغ رصيد الميزان التجاري قيمة 4 مليون يورو مع انخفاض في فاتورة الواردات من المنتجات البترولية بنسبة 21% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك فاتورة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي ومن بين الأسباب الرئيسية وراء انخفاض فاتورة الصادرات الأوروبية باتجاه الجزائر هو صدور قرار من الحكومة الجزائرية مفاده تخفيض حصة الواردات مع الشركاء التجاريين على رأسهم الاتحاد الأوروبي وهذا ما أثر على حجم التجارة الخارجية بين الطرفين .

➤ **الفترة (2017-2018):** خلال هذه الفترة لاحظنا فرق واضح في رصيد الميزان التجاري لدول مجموعة الاتحاد الأوروبي بحيث انخفض الفائض من 4 مليون يورو سنة 2016 إلى 312 مليون يورو في سنة 2017 ثم سجل عجز بقيمة 200 مليون يورو في سنة 2018 وكان هذا تزامنا مع ارتفاع سعر نفط خليط صحراء بنسبة 22. % و 31 % في سنة 2017 و 2018 على التوالي.

➤ **سنة 2019:** خسر البترول الجزائري حوالي 7 دولارات بحيث بلغ 64 دولار/البرميل نظرا إلى تراجع الطلب في الأسواق الدولية تحت تأثير الحرب التجارية بين الصين و الوم.أ وساهمت هذه الظروف إلى حد ما في تحسن رصيد الميزان التجاري لدول مجموعة الاتحاد الأوروبي الذي سجل فائض بقيمة 613 مليون يورو مع انخفاض ملحوظ في فاتورة الواردات من المنتجات البترولية بنسبة 11.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

2-1-2- التبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوروبي وليبيا:

تتسم العلاقات التجارية بين ليبيا ودول أعضاء الاتحاد الأوروبي حتى يومنا هذا خارج إطار قانوني ثنائي يحكم العلاقات الثنائية بين الطرفين لأن ليبيا هي الدولة المتوسطة الوحيدة التي لم تبرم بعد اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي كما أنها ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية لأنها لم تتلقى الدعوة للمشاركة نظرا للعلاقات السياسية المتوترة بينها وبين الوم.أ والاتحاد الأوروبي والتي تسببت في عزلها ومحاصرتها في ثمانينات القرن الماضي على أساس أن ليبيا كانت تدعم الإرهاب الدولي لكن رغم كل هذه الضغوط لا يمكن عزل ليبيا اقتصاديا لكونها من بين الدول النفطية الرئيسية في الساحة الدولية وهذا ما فرض على الاتحاد الأوروبي تغيير سياسته بفتح أبواب الشراكة الأورو-متوسطة وسنختصر مسارها خلال الفقرات التالية حسب كل فترة كما يلي(بلعيد، 2008، ص. ص: 10-1):

➤ **سنة 2010:**

قبل أحداث الربيع العربي كان الاتحاد الأوروبي شريكا مهما لدولة ليبيا حيث استحوذ على نسبة 70 % من إجمالي التجارة في البلاد والتي بلغت 36 مليار يورو لكن بعد هذه الفترة وتحديد ما بين (2012-2016) انخفضت النسبة ب 85 %.

➤ **الفترة (2013-2016):**

سجل رصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي عجزا متواصلا لكن بنسب منخفضة فبعدما بلغ العجز في سنة 2013 قيمة 16 مليون يورو انخفض العجز إلى 1 مليون يورو في سنة 2016 ومن بين الأسباب المباشرة وراء هذه القيم السالبة هو ارتفاع وتيرة الواردات من المنتجات البترولية

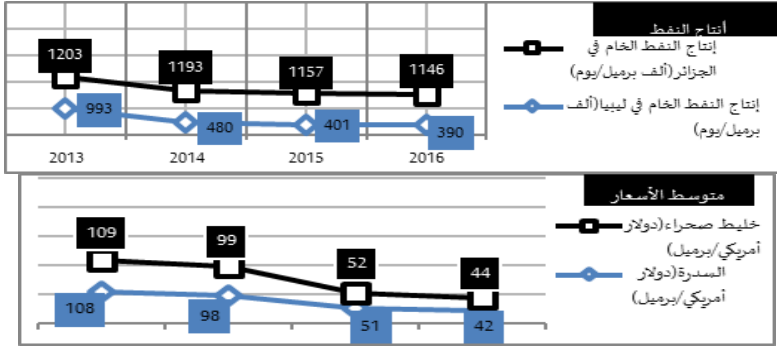
بمعدل أكبر من وتيرة الصادرات بحكم أن الاتحاد الأوروبي استورد من ليبيا أكثر مما صدر فلم يتجاوز مؤشر الصادرات خلال هذه الفترة 17% من الناتج المحلي الإجمالي على عكس الواردات التي بلغت نسبة 137 % من الناتج المحلي الإجمالي.

➤ الفترة (2017-2019):

بلغ متوسط رصيد العجز في الميزان التجاري لدول مجموعة الاتحاد الأوروبي 9 مليون يورو مع تباين ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة وهذا نظرا إلى ارتفاع فاتورة الواردات إلى أكثر من النصف بسبب ارتفاع في سعر نفط السدرة الليبي والذي بلغ 69 دولار/البرميل في سنة 2018 بعد الجهود المبذولة من طرف دول مجموعة أوبك من أجل تخفيض الإنتاج لرفع الأسعار.

استنتاجنا من خلال الإحصائيات انخفاض قيمة صادرات المنتجات البترولية للدول النفطية ابتداء من سنة 2014 مع تحسن الميزان التجاري لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي وبما أن النفط يستحوذ على أغلبية الصادرات الجزائرية والليبية ارتأينا أن نوضح من خلال المنحنى رقم 5 التراجع الحاد في إنتاج النفط ومتوسط أسعارها مع تزامن انخفاض قيمة واردات الاتحاد الأوروبي الموضحة في الشكل رقم 4.

الشكل رقم(5):إنتاج النفط ومتوسط أسعاره

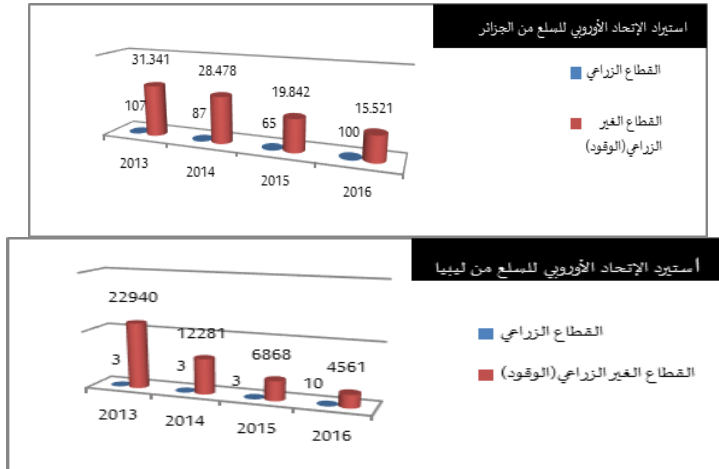


المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2017، التقرير الإحصائي السنوي، ص.ص: 112-28.

يوضح الشكل أعلاه إنتاج النفط ومتوسط الأسعار لخليط صحراء والسدرة من سنة 2013 حتى سنة 2016 ونلاحظ تراجع إنتاج نفط الجزائر من 1203 برميل/يوم سنة 2013 إلى 1146 برميل/يوم في سنة 2016 كما انخفضت حصة ليبيا من 993 برميل/يوم سنة 2013 إلى 390 برميل/يوم في سنة 2016، وكلما تراجعت حصة إنتاج النفط لهذه الدول انخفض معها تدريجيا متوسط المعدل السنوي لأسعار نفط خليط صحراء والسدرة، فمنذ الربع الثاني من سنة 2014 لم تشهد الدول النفطية ارتفاع أسعار النفط لأكثر من 100 دولار/برميل لكن بدأت

تتحسن نوعا ما في سنة 2017 التي بلغ فيها سعر النفط لخليط صحراء 54 دولار/برميل ونفط السدرة 52 دولار/برميل(منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2017، ص.ص:28-112). وبعد تحليلنا لمختلف الإحصائيات (الشكل رقم 6 و5) من خلال مقارنة التبادلات التجارية لدول أعضاء الإتحاد الأوروبي مع الجزائر وليبيا في ظل انخفاض أسعار النفط استنتجنا وجود علاقة طردية بين قيمة واردات الإتحاد الأوروبي ومتوسط أسعار النفط بحيث كلما انخفضت أسعار النفط تنخفض معها فاتورة السلع المستوردة من الجزائر وليبيا ولنبرهن على صحة هذه العلاقة ارتأينا أن نوضح تبادلات الإتحاد الأوروبي مع الجزائر وليبيا حسب القطاعات في الشكل التالي:

الشكل رقم(6):واردات الإتحاد الأوروبي مع الجزائر وليبيا (بالمليون يورو)

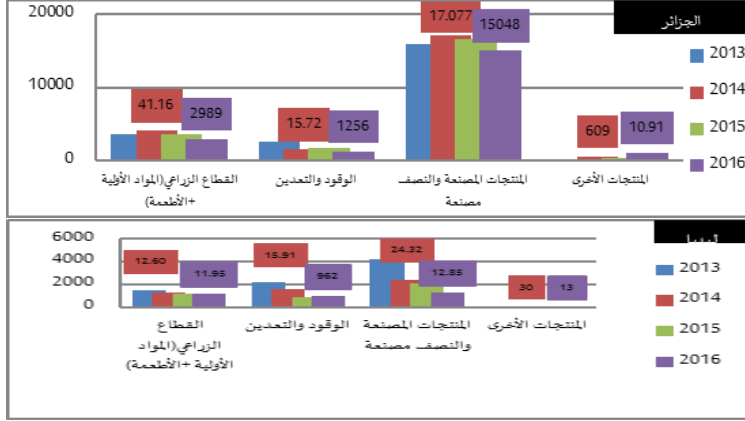


Source : European Commission,2017, *European Union, Trade in goods with Algeria,Libya*,op,cit,p:4.

يوضح الشكل أعلاه السلع المستوردة من الجزائر وليبيا باتجاه الإتحاد الأوروبي ونلاحظ استحواذ القطاع غير الزراعي (الوقود) على أغلبية الصادرات الجزائرية والليبية بحيث بلغ مجموع فاتورة الصادرات الجزائرية باتجاه الإتحاد الأوروبي للفترة (2013-2016) 98.799 مليون يورو منها 95.182 مليون يورو ووقود أما ليبيا فحققت إيرادات قيمتها 48.048 مليون يورو منها 46.650 مليون يورو ووقود ومن هنا يتضح استئثار فئة المشتقات النفطية(الوقود) على الهيكل السلعي للتبادلات التجارية ما بين هذه الدول والإتحاد الأوروبي وفي المقابل نلاحظ ضعف القطاع الزراعي(الغذاء(بما فيها الأسماك)+(المواد الأولية) لكلا البلدين فلم تحقق الجزائر سوى 359 ألف يورو وليبيا 19 ألف يورو، أما فيما يخص اتجاهات التجارة السلعية للإتحاد الأوروبي

أظهرت البيانات استحواذ فئة المنتجات المصنعة والنصف مصنعة ثم تليها السلع الخاصة بالقطاع الزراعي بما فيها الأطعمة والمواد الأولية.

الشكل رقم(7):صادرات الاتحاد الأوروبي باتجاه الجزائر وليبيا (بالمليون يورو)



Source: European Commission, 2017, *European Union, Trade in goods with Algeria,Libya*, op, cit, p:4.

بعد تراجع الإيرادات النفطية لكل من الجزائر وليبيا وجدت هذه الدول نفسها أمام خيار لا بديل له والمتمثل في تخفيض حصة الواردات وخاصة الجزائر التي وضعت قائمة طويلة لمختلف السلع الممنوع استيرادها من الشركاء التجاريين وأهمهم الاتحاد الأوروبي بسبب الأوضاع غير المتوازنة التي عرفتها ميزانية الدولة ومن خلال الشكل رقم 7 نلاحظ انخفاض قيمة السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2014 وخاصة المنتجات المصنعة والنصف مصنعة التي انخفضت بمقدار 2 مليون يورو خلال الفترة (2014-2016).

وفي ليبيا تراجع فاتورة السلع المستوردة من فئة المنتجات المصنعة والنصف مصنعة من 24 مليون يورو إلى 12 مليون يورو وفيما يخص السلع الخاصة بالقطاع الزراعي فقد تراجع من 41 مليون يورو إلى 29 مليون يورو في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)، أما في ليبيا فانخفضت بمقدار 65 ألف يورو (European Commission, p:4).

ومن هنا نستنتج أن هذه الدول النفطية مازالت غير قادرة على تنويع النشاط الاقتصادي والخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات والبحث عن بدائل أخرى أكثر

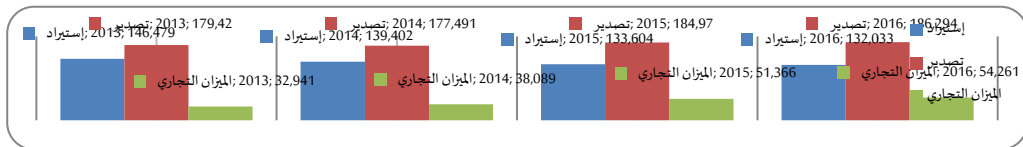
مردودية سواء في القطاع الصناعي والزراعي وحتى الطاقوي من خلال اللجوء إلى طاقات غير قابلة للنضوب وبأقل التكاليف.

3- التبادلات التجارية مع باقي الدول المتوسطية:

تعميق التكامل التجاري بين دول جنوب البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي هو الهدف الرئيسي للشراكة الأورو-متوسطية ويوجد العديد من المفاوضات التي تجرى حالياً للمزيد من التحرير التجاري في مجال الخدمات والاستثمار والتجارة الزراعية والتفاوض على اتفاقات بشأن اعتماد وقبول المنتجات الصناعية، وعند تطلعنا إلى التبادلات التجارية ما بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط لاحظنا ارتفاع قيمة صادرات الإتحاد الأوروبي المتجهة إلى هذه المنطقة من 356 مليون يورو خلال الفترة (2013-2014) إلى 371 مليون خلال الفترة (2015-2016) وانخفاض قيمة السلع المستوردة من هذه المنطقة من 285 مليون يورو إلى 265 مليون يورو خلال الفترة (2013-2014) و(2015-2016) على التوالي (European Commission, p:3).

الشكل رقم(8): التبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب

البحر المتوسط (بالمليون يورو)



Source: European Commission, 2017, *European Union, Trade in goods with Euromed 11*, op, cit, p: 3.

يرجع السبب في تحسن الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي إلى تطور العلاقات التجارية مع بعض دول جنوب البحر المتوسط من جهة ومن جهة أخرى انخفاض أسعار السلع الرئيسية في الأسواق العالمية (البترو) وبما أنه يوجد اختلاف في حجم اقتصاد كل بلد في دول المجموعة خصصنا هذا الجزء إلى تحليل الشراكة التجارية لكل بلد على حدة مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2013-2016).

- في مصر: تبنت مصر العديد من البرامج ولإصلاحات الهيكلية في ثمانينات القرن الماضي وحققت تطورات ايجابية كانهخفاض الدين الخارجي من 49 مليار دولار إلى 26 مليار دولار مع انخفاض معدلات التضخم من 21٪ إلى 25٪. أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج الإجمالي انخفض من 18٪ إلى 4٪ وقد عملت مصر على الاهتمام أكثر بجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات طويلة الأجل مع اللجوء إلى سياسة الخصخصة والتخلص

التدريجي من القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع الخاص بهدف زيادة أرباح هذا القطاع (Brendan, 2017, <https://carnegieendowment.Org/sada/7492>).

إن نجاح هذه الإصلاحات لم يكن في المستوى المرغوب فما زالت معدلات النمو أقل من المطلوب مع تدني مستوى معيشة الأفراد فحتى تنجح مصر مثل مثيلاتها في الدول الآسيوية يجب أن تركز على جانب الصادرات لتخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال العمل على تطوير إنتاجية عوامل الإنتاج التي تعتبر أهم العناصر التي يمكن أن تحقق معدل نمو مرتفع ومستدام وعليه فمن الضروري أن تعمل مصر على الانفتاح أكثر نحو العالم الخارجي من خلال الطلب على السلع والخدمات التي تخدم الاقتصاد المحلي ولا تسبب عبئاً على الموازنة العامة للبلاد.

استفادت مصر من انخفاض أسعار البترول في سنة 2014 وقامت بإصلاحات من بينها تحرير سعر الجنيه المصري لإعادة توازن الاقتصاد الكلي حتى تصبح الأسعار المحلية أكثر تنافسية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتسبب تعويم العملة في ارتفاع قيمة السلع المستوردة (World Bank Groupe, 2017, <http://www.worldbank.org/>).

وبما أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك للاستيراد والتصدير مع مصر تضاعف حجم التجارة ما بينهما من 11 مليار يورو في عام 2004 إلى 27 مليار يورو في عام 2016 وأهم واردات الاتحاد الأوروبي من مصر تتمثل في الوقود ومنتجات التعدين بمقدار 15 مليون يورو أما بالنسبة لصادراته الرئيسية باتجاه مصر فقد استحوذت الآلات ومعدات النقل على أغلبية الصادرات بقيمة 22 مليون يورو.

- في تركيا: شهدت تركيا أخطر أزمة اقتصادية في نهاية التسعينات من القرن الماضي ناتجة عن العجز المسجل في الميزان التجاري واضطرت تركيا إلى تمويل العجز بقروض قصيرة الأجل من المقرضين الأجانب وفي سنة 1979 بلغ التضخم أكثر من 100٪ وارتفعت البطالة إلى 15٪ لكن نجحت تركيا في القرن الواحد والعشرين من التخلص من أزمتها السياسية والاقتصادية و صُنفت تركيا مؤخراً من بين أسرع الدول نمواً ضمن مجموعة العشرين ومن بين العوامل التي ساهمت في تحسن الاقتصاد التركي هو استثمارها في قطاع السيارات بحيث اعتبر هذا القطاع كأحسن القطاعات التصديرية في سنة 2017، كما أن مشاريع البنية التحتية الضخمة في العاصمة اسطنبول وتطور العمران كانت سبباً في ارتفاع نسبة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي مؤدياً إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية كما تتوقع تركيا ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في مشاريع البنية التحتية ووفقاً لمجلس المنافسة التركي (مصطفى، 2018).

تحتل تركيا المرتبة الخامسة من بين عشر دول التي يستورد منها الاتحاد الأوروبي السلع والمرتبة الرابعة بعد اليوم. والصين وسويسرا كأهم شريك تجاري في الصادرات، ورغم توتر العلاقات السياسية بينهما بشأن قرار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لكن تبقى دول أعضاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى من بين عشر دول التي تتعامل معها تركيا في مجال التجارة الدولية بحيث بلغت نسبة التبادلات التجارية بين تركيا والاتحاد الأوروبي 42.8٪ حوالي 131 مليون يورو حسب إحصائيات سنة 2016.

كما ارتفعت صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من 50 مليون يورو سنة 2013 إلى 66 مليون يورو في سنة 2016 أما الواردات فكانت مستقرة عند حدود 77 مليون يورو (European Commission, p:3)، لكن عند مراجعتنا لإحصائيات التجارة بينهما ابتداء من سنة 2006 استنتجنا أن تركيا تتبنى سياسة التخلي التدريجي عن تركيز تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي وحسب ما ورد عن معهد الإحصاء التركي تراجعت الصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات التركية من 56.3٪ في سنة 2006 إلى 44٪ في سنة 2015 ونفس الشيء ينطبق على نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات التركية ففي عام 2006 وصلت النسبة إلى 42.6٪ وانخفضت في سنة 2015 إلى 38٪ لكن تبقى قضية استغناء كل من تركيا والاتحاد الأوروبي مستبعدة من قبل الطرفين (الصاوي، 2014، ص.ص:3-4).

- في المغرب: عرف الاقتصاد المغربي تحولا جذريا في عشرينات القرن الماضي فبعدما كان اقتصاد زراعي بنسبة 52٪ من إجمالي الناتج المحلي سنة 1920 تحول إلى اقتصاد خدماتي في نهاية التسعينات بنسبة 50٪، فتغير بنية الاقتصاد المغربي راجع إلى انتقال اليد العاملة ورؤوس الأموال من الزراعة إلى قطاع الخدمات وكذلك القطاع الصناعي بحيث ارتفعت نسبة الصناعة من 13٪ من الناتج الإجمالي في سنوات العشرينات إلى 32٪ في نهاية التسعينات مع انخفاض مستمر لنسبة الزراعة من 52٪ إلى 18٪.

يمكن تفسير هذا التحول إلى اهتمام دولة المغرب بالاستثمار في الاقتصاد فقط ليعود عليها بالأرباح ولم تهتم بالجانب الاجتماعي إلا بعد فترة الاستقلال بتوفير الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الثقافية وعلى الرغم من كون المغرب دولة فلاحية إلا أن إنتاجها من الناتج الداخلي الخام لا يزال ضعيفا، لكن على مدى السنوات القليلة الماضية ساهم القطاع الفلاحي في ارتفاع قيمة الصادرات المغربية باتجاه الاتحاد الأوروبي من 10 ملايين يورو في سنة 2013 إلى 13 مليون يورو في سنة 2016، وتعمل المغرب على دفع النمو في القطاع الفلاحي من خلال تعزيز

القدرة التنافسية للصناعات الغذائية وزيادة كفاءة الأغذية الفلاحية (World Bank, <http://www.worldbank.org/>, Groupe, 2017) كما ارتفعت صادرات المغرب من فئة المنتجات المصنعة من 6 ملايين يورو سنة 2013 إلى 9 ملايين يورو في سنة 2016 وهذه الإحصائيات كلها تعكس جهود المغرب في تنويع أنشطتها الاقتصادية للوصول إلى نمو حقيقي وغير مؤقت.

خاتمة:

بعد تحليلنا للمبادلات التجارية بين دول جنوب البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ذكر أهم الأسباب الكامنة وراء تطور العلاقات التجارية ما بين الدول المتوسطية وتراجعها في دول أخرى سجلنا عدة ملاحظات نذكرها كما ما يلي:

- رغم الدعم الذي قدمه الإتحاد الأوروبي لدول جنوب البحر المتوسط لإقامة منطقة تجارية حرة تندرج ضمن سياق الانفتاح والتحرير التجاريين لكن تبقى التبادلات التجارية بين الدول الأورو-متوسطية ضعيفة إذا ما قورنت مع باقي الشراكات الاقتصادية؛
- في ظل التطورات العالمية الراهنة لا يزال حجم التجارة الخارجية في المنطقة الأورو-متوسطية مرهونا بتقلبات أسعار النفط العالمية؛

- رغم الخلافات السياسية داخل المنطقة الأورو-متوسطية إلا أنه لا يمكن عزل بلد ما اقتصاديا في التجارة الخارجية لأن كل بلد أغناه الله سبحانه وتعالى بثروة طبيعية تميز غيره من البلدان الأخرى فمهما وصلت البلدان المتقدمة من تطور إلا أنه مستحيل أن تعتمد على إنتاجها المادي وثرواتها الطبيعية لتغطية وتأمين كل القطاعات خصوصا القطاع الصناعي الذي يحتاج إلى طاقة كبيرة لتشغيل المصانع؛

- الشراكة الأورو-متوسطية في ظل انهيار أسعار النفط لم تخدم إلا مصلحة الإتحاد الأوروبي نظرا إلى محدودية الصادرات الليبية والجزائرية التي تعتمد بنسبة 97 % على الصادرات البترولية من مجموع الصادرات كما أن الشراكة لم تنجح نظرا إلى عدم وجود توازن بين الطرفين أو بمعنى آخر الطرفين غير متقاربين من حيث القوة فالإتحاد الأوروبي لوحده يشكل كتلة اقتصادية بينما نجد في المنطقة الأورو-متوسطية دول منفردة؛

- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقترح بعض التوصيات التالية:

- احترام جميع الشروط المتفق عليها في الشراكة الأورو-متوسطية وخاصة تلك المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والإنسانية وتطبيقها بكل مصداقية بعيدا عن المصالح الجيوسياسية؛

-وضع سياسات تجارية حمائية التي تخدم مصلحة الطرفين وقبل التفاوض على أي سياسية تجارية يجب دائما مراجعة آثارها على القطاعات الإنتاجية وحقوق العمال العاملين في هذه القطاعات؛

- مطالبة دول جنوب البحر المتوسط دول أعضاء الاتحاد الأوروبي بإعطاء ضمانات للمستثمرين للاستثمار في منطقة الجوار الجنوبي وعدم الاكتفاء بفتح أسواقها أمام الاتحاد الأوروبي.

- اللحاق بركب العولمة واندماج البلدان الشريكة في الاقتصاد العالمي لتعزيز التعاون في منطقة التجارة الحرة وفق مبدأ رابح؛

- ضرورة تحول الشراكة الأورو-متوسطية من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة الفعلية بطريقة تضمن مصالح كل الأطراف بدون تفضيل ولا يتم ذلك إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية صادقة؛

- على الدول النفطية الواقعة في المنطقة الأورو-متوسطية تنويع اقتصادها وذلك من خلال استهلاك على الأكثر 30% من الإيرادات النفطية واستثمار 70% منها في مشاريع تضمن النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتسمح لهذه الدول الدخول بقوة في الشراكة دون مساعدات مالية أو قروض من المؤسسات الدولية التي تفرض نفوذها في السياسة الداخلية للبلاد.

المراجع:

- هويدي، عبد الجليل، 2013، انعكاسات الشراكة الأورو-متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، ماجستير اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- إبراهيم، بوجلحة، 2013، دراسة تحليلية للإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء أ اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، ماجستير اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- صندوق النقد العربي، 2015، التطورات في مجال الطاقة والنفط، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المنشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae/sit->، تاريخ الإطلاع: 2019/3/10.
- عبد الحافظ، الصاوي، 2014، تركيا والبدائل الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، مقالات المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- مصطفى، إبراهيم، 2018، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد سنة 2002، تقرير صادر عن المعهد المصري للدراسات الاقتصادية، المنشور على الموقع الإلكتروني: <https://eipss-eg.org/>، تاريخ الإطلاع يوم: 02/08/2019.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2017، التقرير الإحصائي السنوي.

منيرة ، بلعيد، 2008، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي بعنوان الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، يوم 29 و 30 أفريل 2008 جامعة منتوري قسنطينة.

Barcelona Declaration, 1995, the Euro-Mediterranean Conference 27-28/11/95, <https://carnegieendowment.org/>, le 1/3/2018.

Brendan, meighan, Challenges Ahead for Egypt's Economy. Press article, <https://carnegieendowment.org/>, le 25/07/2019

Erwan, Lannon & Josep, Riera, 2010, Assessment of the Barcelona Process in the Light of the New International and Regional Situation, Documents The European Institute of the Mediterranean).

European Commission, 2017, European Union, Trade in goods with Turkey, <http://www.worldbank.org/Consulté le 25/3/2019>.

European Commission, 2017, European Union, Trade in goods with Algeria, Directorate General for Trade statistics, <http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs> Consulté le 15/03/2018

Federicia, Bechi, 2014, EU Foreign Policy, Working Paper , l'europe en formation, N°371, Éditeur, [Centre de formation européenne](#) .

Stefania, Panebianco, 2010, Volatile Regionalism in the Mediterranean Area, L'Europeen Formation 2010/2 (n° 356), pp 153 -167

World Bank Groupe, 2017, Report The World Bank in EGYPT, <http://www.worldbank.org/Consulté le 25/3/2018>.

World Bank Groupe, 2017, Report The World Bank in Morocco, <http://www.worldbank.org/Consulté le 28/3/2018>.